

الهجرة وآثارها على الاقتصاد العالمي Migration and its effects on the global economy

جودي رامز محمد

كلية الحقوق، جامعة الشام الخاصة ASPU (التل، سوريا)

jwdym969@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/09/30	تاريخ القبول: 2026/08/30	تاريخ الإرسال: 2025/01/21
----------------------------	-----------------------------	------------------------------

الملخص:

الهجرة وأثرها على الاقتصاد العالمي هو موضوع مهم يثير العديد من النقاشات والدراسات. يظهر البحث أن الهجرة يمكن أن تكون لها تأثيرات إيجابية وسلبية على الاقتصاد العالمي. فمن الجانب الإيجابي، يمكن أن تسهم الهجرة في زيادة العمالة والنمو الاقتصادي. ومن الجانب السلبي، يمكن أن تؤدي الهجرة إلى تقليل الرواتب وزيادة البطالة، وغيرها من الآثار.

بشكل عام، يهدف البحث إلى فهم الآليات التأثير الاقتصادي للهجرة، ودراسة كيفية تحسين إدارة وتنظيم الهجرة لتعزيز الفوائد الاقتصادية وتقليل الآثار السلبية. يتطلب ذلك وضع سياسات واستراتيجيات شاملة تضبط وتنظم تدفق المهاجرين بما يعزز إدارة الموارد والتنمية الاقتصادية ضمن البلاد المستقبلية، إضافة إلى ضرورة ابتكار سياسات جديدة أكثر فعالية في البلاد المصدرة للمهاجرين وفق الموارد المحلية بما يساهم في تعزيز الاقتصاد وتخفيف ظاهرة الهجرة من تلك البلاد.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة، آثار الهجرة، الاقتصاد العالمي، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

Migration and its impact on the global economy is an important topic that raises many debates and studies. Research shows that migration can have both positive and negative impacts on the global economy. On the positive side, migration can contribute to increased employment and economic growth. On the downside, migration can reduce salaries, increase unemployment, and other effects. In general, the research aims to understand the mechanisms of economic impact of migration, and to study how to better manage and regulate migration to enhance economic benefits and minimize negative impacts. This

requires the development of comprehensive policies and strategies that control and regulate the flow of migrants in a way that enhances resource management and economic development within the receiving countries, in addition to the need to devise new policies that are more effective in the countries of origin of migrants according to local resources, which contributes to strengthening the economy and reducing the phenomenon of migration from those countries.

key words:

Migration, Effects of migration, Global economy, Economic development.

مقدمة:

يثير موضوع تأثير الهجرة على الاقتصاد العالمي الكثير من الجدل والتساؤلات والتحديات، فالهجرة تعتبر ظاهرة عالمية تؤثر على العديد من الجوانب الاقتصادية في البلدان المصدرة والبلدان المستقبلة.

قد تُسبب الهجرة تأثيرات اقتصادية سلبية على البلد المصدر بفقدان موارد بشرية قيمة وتحديات تنموية، ومن ناحية أخرى، تواجه البلدان المستقبلة تحديات في إدارة تدفق المهاجرين وتكاليف توفير الخدمات العامة وضغوط العمل.

مع ذلك، يمكن أن يكون للهجرة آثار إيجابية ترفد بعض الجوانب والقطاعات في البلاد المستقبلة، لذلك يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات والتوصل إلى النتائج السليمة حول إشكاليات البحث المعنية بتحديد ما إذا كان للهجرة آثار إيجابية على البلاد وعلى عمليات التنمية والتطوير الاقتصادي خاصةً بعد التدفق الكبير لأعداد المهاجرين في البلاد المستقبلة، من خلال بيان وتحليل الآثار المترتبة على الهجرة بشقيها السلبي والإيجابي، على كلا البلدين المصدرة والمستقبلة للمهاجرين، إضافةً إلى أثر هذه الظاهرة على التنمية الاقتصادية الدولية وعمليات التطوير الاقتصادي والإنتاجي في كافة القطاعات.

ولحل الإشكالية السابقة، انتهج الباحث:

المنهج الوصفي: من خلال دراسة أسباب وآثار الهجرة الأكثر شيوعاً على الدول، وتحديد مفهوم التنمية الاقتصادية وبيان شروط تحقيقها.

المنهج التطبيقي: وذلك بتطبيق الآثار السابق ذكرها على الواقع الاقتصادي الحالي في ظل الانتشار الكبير لظاهرة الهجرة، للتوصل إلى النتائج المطلوبة.

تمّ إجراء هذه الدراسة وفق الخطة البحثية الآتية:

المبحث الأول: ماهية الهجرة.

المطلب الأول: تعريف الهجرة.

المطلب الثاني: أسباب الهجرة.

المبحث الثاني: الآثار الناتجة عن الهجرة.

المطلب الأول: أثر الهجرة على البلاد المصدرة والمستقبلة للمهاجرين.

المطلب الثاني: دور الهجرة في عملية التنمية الاقتصادية الدولية.

المبحث الأول

ماهية الهجرة

تعني الهجرة اصطلاحاً ترك الموطن الأصلي إلى غيره من المواطن، وهي أيضاً حق الانتقال من مكان إلى آخر، وتتعدد الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة فقد تكون أسباباً اقتصادية، سياسية، اجتماعية، أو غيرها..

المطلب الأول: تعريف الهجرة

يختلف التعريف العام للهجرة وفقاً لعدّة تصنيفات وتقسيمات، مثلاً بحسب تصنيفها الاجتماعي، الديموغرافي أو القانوني، إضافةً إلى اختلاف هذا التعريف حسب موضع الدولة من عملية الهجرة إن كانت دولةً مصدّرةً للمهاجرين، مستقبلةً لهم، أو دولةً تُشكّلُ ممراً لعبورهم.

إن الاختلاف الجوهرى بين الهجرة الشرعية، والهجرة غير الشرعية هو خرق القوانين الوطنية والدولية التي تنظّم عمليات هجرة وتنقل الأفراد، في حين أن التنقل الشرعي والهجرة الشرعية بما يلائم القوانين المنظمة الموضوعة لهذا الغرض تعتبر حقاً مكفولاً في الدساتير والقوانين.

تُعرّف الهجرة بأنها عملية تنقل الأفراد من مكانٍ لآخر، وتنطبق عليها صفة الشرعية في حال عدم مخالفة المهاجر للوائح والقوانين الناطمة في عمليات إدارة تنقل الأفراد بين البلاد.

بينما تتباين التعريفات الواردة على الهجرة غير الشرعية، فيعزفها البعض بأنها: الهجرة خارج المعايير التنظيمية للدولة المصدرة والمستقبلة وأيضاً لدولة العبور.¹

فمن وجهة نظر الدولة المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، تنطوي الهجرة غير الشرعية على خروج المواطن من إقليم دولته بطريقة غير مشروعة²، إضافةً إلى خرق القوانين التي تُنظّم خروج الأفراد من البلاد بصورة قانونية: (العبور عبر الحدود دون جواز سفر صالح، عدم استيفاء الشروط الإدارية لمغادرة البلاد، أو مغادرة البلاد سراً دون وثائق رسمية تبرز هوية المهاجر... الخ)

أما من وجهة نظر الدولة المستقبلة: إنّ الهجرة غير الشرعية تتضمن الدخول أو الإقامة أو العمل بصورة غير مشروعة في البلاد (بصورة دائمة أو مؤقتة).³

ويجب التنويه إلى تقسيم الهجرة حسب المكان (خارجية أو داخلية)، وحسب الزمان (هجرة مؤقتة أو دائمة)، الهجرة حسب الإرادة (هجرة إرادية أو قسرية) وغيرها من التقسيمات التي لها تأثير على التعريف العام للهجرة.⁴

ولكي يصح القول بأنّ الهجرة هي هجرة غير شرعية ينبغي أن تكون هجرة خارجية تجتاز حدود البلاد وتخرق قوانينها النازمة⁵. لأن الهجرة داخل حدود الإقليم الواحد لا تُشكّل خرقاً للقوانين، وإنّما هي حق للفرد بحسب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.⁶

حيث يرى الباحث في تعريف الهجرة الشرعية بأنها: حقّ من حقوق الإنسان، تكفله المواثيق الدولية والدساتير الوطنية، على أن يلتزم المهاجر بالقوانين المحددة دولياً ووطنياً في البلدين المصدّر والمستقبل لدخول وخروج الأفراد.

أما من الناحية القانونية، فيمكن تعريف الهجرة غير الشرعية كما عرّفها منظمة العمل الدولية OIT: هي الهجرة التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية...⁷

أو كما عرّفها المفوضية الأوروبية (الخاصة بدول الاتحاد الأوروبي)⁸ فاعتبرت الهجرة غير الشرعية: كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو (في الاتحاد الأوروبي) بطريقة غير قانونية...⁹

ويرى الباحث في تعريف الهجرة غير الشرعية أنّها: ظاهرة إنسانية اجتماعية، ترتبط بشكل وثيق بالنواحي القانونية لما فيها من خرق للقوانين الدولية والوطنية، وأنّها في كثير من

الأحيان تمثل ردّ فعل غير قانوني على بعض الانتهاكات الواقعة على حقوق الأفراد (الفقر، انعدام الأمان، سلب الحرية مثل حرية التعبير والآراء...)، إضافةً إلى أنها في الغالب تشكل حلاً غير شرعي للهروب من النزاعات والحروب.

المطلب الثاني: أسباب الهجرة

تختلف أسباب الهجرة وتتقاطع بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة الأخرى¹⁰، وغالباً ما تتمثل أسباب الهجرة بحالتها الشرعية وغير الشرعية.

وعند تقسيم الأسباب العامة والشائعة للهجرة نجد أن أبرزها يغلب عليه الطابع السياسي: الهروب من الحروب والصراعات الداخلية...الخ.

وكثيراً ما نجد الطابع الاقتصادي عند دراسة الدوافع الكائنة وراء هذه الظاهرة مثل: الفقر، البطالة، أزمة السكان، محاولة البحث عن ظروف معيشية أفضل، وغيرها من الأوضاع التي نجدها غالباً في البلدان النامية.

حيث تعدّ الأسباب الاقتصادية من بين أهم وأبرز أسباب ازدياد الهجرة بشقيها الشرعي وغير الشرعي¹¹، إضافةً إلى أنّ التكاليف الباهظة المفروضة على الأفراد في سبيل هجرتهم بشكل شرعي، تدفعهم إلى اتخاذ الطريق غير الشرعي للهجرة

أما الأسباب الاجتماعية، ترتبط بشكل وثيق وطرد مع الأسباب الاقتصادية، فغالباً ما نجد الأفراد يسلكون طريق الهجرة إلى بلادٍ يحققون فيها النجاح الاجتماعي وبحيث عمّا فقدوه في بلادٍ يسودها الفقر والبطالة.¹²

ومن وجهة نظر الباحث، لا يمكن الحدّ من التدفق الهائل لأعداد المهاجرين إلا بالتعاون الدولي ودعم اقتصادات الدول النامية، إضافةً إلى ضرورة وقف الحروب ونشر الأمن والسلام إعمالاً بالمبادئ العامة في القانون الدولي العام، وتحقيقاً للأهداف المرجوة من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

كما يرى الباحث عند تحليل الأسباب التي تحوّل الهجرة إلى مسارها غير الشرعي، أن بعضاً منها هو صنيعه البلاد المستقبلية مثلاً: قيودٌ فرضت.

على بعض الأفراد منعهم من الهجرة بطريقة قانونية، ومن أكثر القيود انتشاراً خاصةً تلك المفروضة على بلدان العالم الثالث (الجنسية، المؤهلات العلمية، اللغة، العمر، التكاليف الباهظة، الخ)، كل تلك القيود هي وليدة سياسات الدول المستقبلية وبالتالي

هذه الدول هي التي خلقت الطريق غير الشرعي بوجه الأفراد ودفعتهم إلى خرق القانون واجتياز الحدود مهما كانت العواقب.

المبحث الثاني

الآثار الناتجة عن الهجرة

تتعدد الآثار التي ترتبها الهجرة سواء على الدول المصدرة للهجرة أو المستقبلية لها، أيضاً تؤدي الهجرة دوراً بارزاً في عملية التنمية الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: أثر الهجرة على البلاد المصدرة والمستقبلية للمهاجرين

تنقسم الآثار التي تترتب على ظاهرة الهجرة إلى آثار إيجابية تستفيد منها البلدان المصدرة للمهاجرين والمستقبلية لهم، وإلى آثار سلبية تعمل كآفة الدول بشكلٍ جدّي على مكافحتها والحد منها من خلال محاولة السيطرة على التسبب الظاهر على الحدود خاصة مع الازدياد الكبير لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وعلى التدقّق الهائل للمهاجرين إلى البلاد المقصودة.

وعند دراسة هذه الآثار لابدّ من تقسمها بحسب موقع البلد من عملية الهجرة ، أي وفقاً لكونها مصدرة للمهاجرين، أو مستقبلية لهم.

أولاً: أثر الهجرة على البلدان المصدرة للمهاجرين

تتعدد الآثار المترتبة على الدول بسبب ظاهرة الهجرة، وتباين إلى آثارٍ سلبية، وأخرى إيجابية لا يمكن تجاهلها وإن نقصت.

من أبرز الآثار السلبية التي نشهدها على البلاد المصدرة للمهاجرين، أنّ هجرة الشباب من فئة المنتجين، أي ممن تتراوح أعمارهم بين (18_45) عام، تؤدي إلى بقاء الفئة المستهلكة في البلاد التي غالباً ما تكون في سنّ التقاعد القانوني والتي تكاد لا تقوى على العمل، وبالتالي نجد قلةً في الإنتاج، ومن ثم تدهور الاقتصاد الوطني.

إنّ جميع القطاعات تتأثرُ بهجرة الشباب والعمّال¹³، بدايةً مع القطاع الصناعي الذي يتأثر بشكلٍ جدّي وواضح بقلّة الأيدي العاملة، خاصّةً عند هجرة أصحاب الخبرات، ومالكي رؤوس الأموال والمصانع، حيث تقلّ فرص العمل حتى تكاد تنعدم وبالتالي تترتب على هذه البلاد المصدرة للمهاجرين أزمات متزايدة مثل الفقر والبطالة.

أما في القطاع الزراعي، كما ذكر سابقاً، فإنَّ بقاء الفئة المستهلكة من الأفراد، وهجرة الشباب المنتج من البلاد تجعلُ من العمل الزراعي عملاً مهمّشاً شيئاً فشيئاً، بسبب صعوبة هذا الأعمال وفقاً لطبيعتها وبالتالي ترك مساحات كبيرة من الأراضي القابلة للاستثمار الزراعي (الأراضي الزراعية) دون القيام بالعمليات الاستثمارية وذلك أيضاً بسبب قلة اليد العاملة، إضافةً إلى أنَّ إهمال هذا النوع من الأعمال التي لها تأثير على الاقتصاد الوطني وعدم مواكبة التقنيات الخاصة للقيام بهذه الأعمال يزيد الأمر صعوبةً وبالتالي يقلّ الإنتاج الزراعي المحلي فتلجأ الدول إلى استيراد ما كان من الممكن زراعته محلياً لإشباع حاجات المواطنين، وعند رجحان كفة الميزان نحو الواردات، فهذا يعني الخلل وعدم الاتزان الاقتصادي في الدولة، وغالباً ما تكثر الدولة في حال زيادة وارداتها.

تبعاً لما سبق، يتأثر القطاع التجاري باختلال القطاعات السابق ذكرها عند هجرة الأفراد من البلد، حيث يقل الطلب على السلع، أو قد تختفي بعضها من الأسواق الوطنية بسبب صعوبة إنتاجها، وبالتالي تلجأ الدول إلى استيرادها من الخارج لإشباع حاجات المواطنين، ومن ثم ترتفع أسعار هذه السلع بما قد لا يتناسب مع دخل الفرد، وبالتالي انخفاض عمليات الطلب عليها.

إن انعدام التوازن بين العرض والطلب، ارتفاع الأسعار، كثرة الواردات وتراجع الصناعات الوطنية، كلّ تلك الأسباب تجعل العمليات الشرائية في حالةٍ من عدم الاتزان، مع الأخذ بعين الاعتبار بأنّ ذلك سيؤثر أيضاً على المعاشات الشهرية، والدخل الخاص بالفرد بما لا يتناسب مع الأسعار في الأسواق.

مما سبق يتضح تأثر القطاع التعليمي بظاهرة الهجرة في البلد المصدّر للمهاجرين لأنّ هجرة الشباب من أصحاب الخبرات العلمية وحاملي الشهادات والخريجين بحثاً عن فرص في الخارج سيجعل البلاد المصدرة لهذه العقول على أعتاب حقبةٍ من الجهل، إضافةً إلى تراجع التطور العلمي ونقص في التكنولوجيا التي غالباً ما تحتاجُ شباباً أهلتهم دراساتهم الجامعية من ابتكارها وتطويرها.¹⁴

أما الآثار المترتبة على البلد المصدّر للمهاجرين من الجانب الاجتماعي أو الأسري، فكثيراً ما نجد بعض العائلات تعاني من التشتت الأسري بسبب هجرة الأب غالباً أو هجرة بعض أفراد الأسرة، إضافةً إلى زيادة معدلات العنوسة في البلاد التي تعاني مشكلةً من هجرة شبابها.

كما أن الجانب العسكري يتأثر بشدة بهذه الظاهرة، حيث أن الهجرة المتزايدة للشباب، تجعل بعض البلاد عرضة للغزو العسكري، بسبب ضعف قدرات الجيوش الوطنية من حيث الإمكانيات والأعداد.

ومع كل تلك الآثار السلبية التي تتركها الهجرة على البلاد المصدرة للمهاجرين، لا بدّ من أن بحث الآثار الإيجابية التي تستفيد منها هذه البلاد، حيث أن الحوالات المالية المُرسلة من المغتربين في الخارج¹⁵ غالباً ما تساهم برفد الاقتصاد الوطني بالعملات الأجنبية¹⁶، مع مراعاة الفرق في سعر الصرف، إضافةً إلى استفادتها من الضرائب المفروضة على القادمين من خارج البلاد في حال كانت الدولة تفرض مبلغاً محدداً يتوجب على القادم إلها دفعه قبل الدخول سواء أكان الفرد مغترباً بشكل شرعي، أو غير شرعي.

إضافةً إلى أن بعض البلدان النامية التي كثيراً ما يهاجر شبابها بسبب الفقر والبطالة، قد تستفيد من ذلك بتقليل الطلب على الموارد.

خلاصة القول، أن الآثار السلبية لظاهرة الهجرة على البلاد المصدرة للمهاجرين تفوق الآثار الإيجابية وتطغى عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لكل دولة حقوق يتوجب على مواطنيها الوفاء بها وتقديمها لدولتهم، وليس من الإنساني أن يقوم المرء بمغادرة بلده وتجاهل الواجبات الموضوعة على عاتقه تجاه دولته.

ثانياً: أثر الهجرة على البلدان المستقبلية للهجرة

من جانب البلاد المستقبلية للمهاجرين، أيضاً نجد أن جميع القطاعات تتأثر بتدفق الأفراد إلى البلاد، لاسيّما مع حركة الهجرة غير الشرعية والكثرة في أعداد المهاجرين على الحدود خاصةً في الدول الأوروبية التي يقصدها المهاجرون غير الشرعيون.

وعند تقسيم هذه الآثار، سلبيةً هي أم إيجابية، يبدو أن أبرز الآثار السلبية التي تواجه البلاد المستقبلية للمهاجرين تتوزع بين:

البطالة¹⁷، بسبب كثرة الأفراد الراغبين بالعمل، ومحدودية فرص العمل وعدم تناسبها مع الأعداد الكبيرة التي تتنافس للحصول على فرصة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المهاجر المغترب، وخاصة المهاجر غير الشرعي يجد بشكلٍ خاص صعوبةً أكبر في إيجاد فرص العمل، وهذا التمييز الوارد على جنسية العامل كثيراً ما يعرّض المهاجر للعيش بظروفٍ يسودها الفقر.

كما أن التنافس الشديد على فرص العمل يجعل من أرباب العمل مستغلين لحاجة الأفراد وظروفهم، وهذا ما قد يؤدي إلى تكليفهم بأعمال مجهدة ولساعات تتجاوز الساعات المعروفة للعمل إضافةً إلى انخفاض الأجور¹⁸ بما لا يتناسب مع حجم العمل الذي يقوم به الفرد ولا سيّما المهاجر.¹⁹

بناءً على ما سبق، فإن الزيادة السكانية في البلد المستقبل للمهاجرين ستؤثر بشكل واضح على موارد البلد، وقد تصل الحال إلى استيراد الموارد لإشباع حاجات الأفراد القاطنين في البلاد وتقليل الدعم الحكومي المقدم للأفراد، أو التمييز بين المواطن الأصلي والمهاجر فيما يخص الحصول على بعض الموارد والخدمات المقدمة من الحكومة. وفي هذا يرى الباحث خرقاً للميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي يكفل المساواة بين جميع الأفراد.

أضف إلى ذلك وبشكل خاص في الهجرة غير الشرعية، يؤديّ الدخول السري عبر الحدود إلى انتشار الفوضى والجرائم في البلد المستقبل، لأن صعوبة تحديد هوية الأفراد الداخلين إلى البلاد غالباً ما ستجلب معها العديد من المشكلات، وهذا ما يحدث في بعض الدول الأوروبية مثل: فرنسا، ألمانيا... ولذلك، فإنّ الدول المستقبل لا تستطيع غض النظر عن الجريمة المنظمة لعملية تهريب المهاجرين، لما فيها من تهديد للبلاد وأمنها.

ولا يمكن التغاضي عن انتشار الأمراض بشكل أكبر في البلاد المستقبل للمهاجرين غير الشرعيين بشكل خاص، فإن دخول الأفراد بشكلٍ سرّي، صعوبة التأكد من وثائقهم، وجهل الجهات المعنية على الحدود لحالة المهاجر الصحية في حال كان حاملاً لأمراض سارية، قد يضع البلاد في خطر انتشار الأوبئة.

يرى الباحث أن الآثار السابق ذكرها من الممكن الحد منها باتّباع إجراءات دولية تضبط الزيادة الكثيفة لأعداد المهاجرين إلى البلاد، بما يتناسب مع قدرة كل بلد على استيعاب نسبة معينة من الوافدين إليها، ومكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال التعاون الدولي وإبرام المعاهدات الثنائية والجماعية المشتركة.

ومن ناحية الآثار الإيجابية المترتبة على البلاد المستقبل للمهاجرين، فإن هذه البلاد بإمكانها الاستفادة من الخبرات العلمية والعملية التي يمتلكها المهاجرون، بما يساهم في تطوير العديد من القطاعات وتطويرها بمشاركة المعنيين في تلك البلاد.

إضافةً إلى اكتساب البلاد المستقبلية لليد العاملة²⁰، لاسيّما أن معظم المهاجرين هم من فئة المنتجين²¹، وهذا يعني زيادة الإنتاج في القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاكتفاء والازدهار الاقتصادي في البلاد.

يتضح مما سبق، أن الهجرة تؤثر في الجانب الاجتماعي والثقافي للبلاد المستقبلية للمهاجرين، حيث أن توافد الأفراد إلى تلك البلاد تساهم بشكل كبير في نشر وتبادل الثقافات.

كما يرى الباحث أن البلاد المستقبلية للمهاجرين غالباً ما تكون المستفيد الأكبر على عدة أصعدة من تدفق المهاجرين إليها.

المطلب الثاني: دور الهجرة في عملية التنمية الاقتصادية الدولية

تُعرّف التنمية الاقتصادية بأنها: العملية التي تُقدّم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.²²

وهي العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وتعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بما ينعكس على رفع مستوى دخل الفرد.

تقتضي عملية التنمية الاقتصادية رفع مستوى الإنتاج، وخاصة في دول العالم الثالث التي تعتمد في اقتصادها على الإنتاج الزراعي، حيث أن أهم أهداف التنمية الاقتصادية الدولية.²³

1. الاستثمار، حيث يعد الاستثمار من العوامل الرئيسية التي تعزز من عجلة الاقتصاد وتحقق التنمية الاقتصادية في البلد.
2. زيادة الدخل القومي، من خلال تحسين نوعية السلع التي يتم تصديرها للخارج، إنتاج سلع جديدة قابلة للتصدير والاستثمار، ورفع مستوى الخدمات في البلد.
3. تقليل البطالة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
4. تحسين الصناعة والتجارة، من خلال الارتباط مع الشركاء المحليين، دعم المشاريع والصناعات المحلية وكذلك التشجيع على تطوير البنى التحتية.
5. القضاء على مشكلة الفقر، حيث يعد الفقر من أهم التحديات التي تسعى جميع البلدان للتغلب عليها، وهي كذلك من أهم أهداف التنمية الاقتصادية.

6. الاكتفاء الذاتي، يعد الاكتفاء الذاتي لأي بلد من أهم أهداف التنمية الشاملة التي تسعى الدول إلى تحقيقها.

إضافةً إلى العديد من الأهداف الأخرى، مثل: (تحسين القطاع الزراعي، زيادة مستوى الإنتاجية، تحسين مستوى المعيشة،...الخ).

ولكي تحقق التنمية الاقتصادية هذه الأهداف المرجوة، لابدّ من توافر بعض العناصر الضرورية ضمن عملية التنمية الاقتصادية، وهي:²⁴

1_ تشكيل رأس المال، حيث أن افتقار أي بلد لرأس المال يؤدي إلى فشل أي خطة إنمائية يتم العمل عليها بهدف التطوير.

2_ الموارد الطبيعية، التي تشكل سبباً رئيسياً في حدوث عملية التنمية، مثل: (المعادن، النفط، المياه، الغابات،...الخ).

3_ فائض تسويق قابل للزراعة، فالزيادة الإنتاجية الزراعية وعدم حاجة البلاد للاستيراد وقيامها أيضاً بالتصدير يؤدي إلى حدوث فائض في الميزان التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة.

4_ النظام الاقتصادي الخاص بالدولة، وهو يحدد الطريق نحو عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما نراه في نظام السوق الحر الذي يشجع على الاستثمار الأجنبي ويقدم التسهيلات للمستثمرين.

5_ الموارد البشرية.

6_ التقنيات الفنية والتعليم.

7_ الحرية السياسية.

وغيرها من الشروط الإضافية الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية. ضمن واقع مليء بالهجرة، وانتشار الهجرة غير الشرعية التي أدت إلى الزيادة السكانية في بعض البلاد خاصة دول الاتحاد الأوروبي باعتبار أنها بلادٌ يقصدها المهاجرون، كان لهذه الزيادة تأثير كبير على عمليات التنمية الاقتصادية في العالم، فما هي الآثار التي سببتها ظاهرة الهجرة على الاقتصاد العالمي؟

تعد الزيادة السكانية والعامل البشري من أهم مقومات الاقتصاد التي تعمل على زيادة الإنتاج²⁵ والنمو الاقتصادي²⁶، وفي الوقت ذاته من الممكن أن تشكّل الزيادة السكانية

عائقاً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية عندما تفتقر البلاد للتوزيع السكاني المناسب مع قدر الموارد الموجودة، أي عند التوزيع العشوائي للسكان بما لا يتناسب مع الموارد الاقتصادية المطلوبة، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد والخدمات ومن هنا تضعف التنمية الاقتصادية.

بالتالي، من الممكن أن تكون ظاهرة الهجرة فعّالة في تنمية الاقتصاد ضمن بلد المقصد في حال قامت البلد المستقبلة للمهاجرين بتطبيق سياسات فعالة ومدرسة لتوزيع المهاجرين بحسب أعدادهم ومقدار الموارد التي يحتاجونها لإشباع حاجاتهم، فيمكننا القول أن دول المقصد هي التي تحدّد أثر الهجرة على واقعها الاقتصادي، بحسب السياسات المعمول بها في توزيع أولئك المهاجرين، وبحسب ما ذكر البنك الدولي: أن الهجرة تعزز نمو الاقتصاد العالمي.

وفي بعض الحالات، قد يكون للهجرة أثر سلبي على البلد المستقبلة للمهاجرين عند عدم وجود استراتيجيات لتوزيع الأفراد وبالتالي فقدان البلاد لمواردها بشكل كبير وزيادة تكاليف الإنفاق، واستنزاف الخدمات العامة.

وفقاً لما سبق، فإن قلة الكثافة السكانية في البلاد المصدرة للمهاجرين، لاسيما في البلدان النامية، وإن كانت البلد تفقد مواردها البشرية، فإن ذلك سيساعد في تخفيف الطلب على الموارد، وبالتالي من الممكن تحسين التوزيع السكاني ووضع خطط إنمائية اقتصادية أكثر فعالية وجدية مع وضع استراتيجيات فعالة (استراتيجية النمو المتوازن)²⁷ للاستفادة من الموارد المحلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي²⁸، ومع مرور الوقت ستقلّ معدلات الهجرة في الكثير من الدول بسبب تحقيق الخطط الاقتصادية لأهدافها وتحسن الواقع الإنتاجي والاقتصادي فيها.

وفي الختام، يرى الباحث أنه يُفترض لدراسة دور الهجرة في التنمية الاقتصادية للدول المستقبلة أن يتم تحليل الأعداد الوافدة من المهاجرين في كل بلد على حدة، مع مقارنتها بالموارد الموجودة ووضع التحليلات التقريبية عن مقدار الاستهلاك في كل منطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار نوع النظام الاقتصادي ضمن البلد والقدرة الإنتاجية المحلية وإمكانية التصدير لرشد الميزان التجاري، فإن كانت الدولة مستقلة اقتصادياً، يمكن القول أن زيادة العنصر البشري بفعل الهجرة كان لها تأثير إيجابي في عملية التنمية الاقتصادية لتلك البلد.

أما دور الهجرة في التنمية الاقتصادية للدول المصدرة، يحتاج المقارنة بين عدد السكان في كل منطقة ضمن البلد الواحدة ومقدار الموارد الموجودة، إضافة إلى مقدار الموارد التي تُستهلك لإشباع حاجات الأفراد، مع دراسة قدرة البلد الإنتاجية وقدرتها على تصدير الفائض من الموارد المحلية، وتحليل ما إذا كانت البلد قابلة للاستثمار فيها، فإن كان للهجرة من هذه البلاد، ونقصان عدد المستهلكين منها دور في تكوين فائض في الموارد القابلة للتصدير، وجعل البلاد مستقلة اقتصادياً يمكن للهجرة أن تكون ذات أثر إيجابي على عملية التنمية الاقتصادية ضمن البلد المصدرة للمهاجرين.

الخاتمة:

تأثير الهجرة على الاقتصاد الدولي وعمليات التنمية الاقتصادية هو موضوعٌ مثيرٌ للجدل، حيث تعتبر الهجرة ظاهرة عالمية لها تأثيرات على الكثير من الجوانب بما في ذلك الجانب الاقتصادي.

تظهر الآثار المترتبة على الهجرة بشكلٍ متباينٍ في البلاد المصدرة للمهاجرين، والمستقبلية لهم، ومن ضمن تلك الآثار هو الدور الذي تؤديه الهجرة في عملية التنمية الاقتصادية ضمن البلدين، إن دراسة أثر الهجرة في عملية التنمية الاقتصادية يتطلب تحليل الكثير من البيانات من ضمنها التوزيع السكاني، كمية الموارد، مقدار الإنتاج المحلي وإمكانية تصدير الفائض،... الخ.

ولجعل الهجرة ذات تأثير إيجابي في عملية التنمية الاقتصادية، توصل الباحث إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج

1. عملية التنمية الاقتصادية تعتمد بشكل كبير على موارد الدولة المحلية.
2. جعل الهجرة ذات أثر إيجابي في عملية التنمية الاقتصادية يتطلب وضع سياسات واستراتيجيات بعيدة المدى في كلا البلدين المصدرة والمستقبلية.
3. إدارة عمليات التنمية الاقتصادية تتطلب جهوداً دوليةً.
4. تتراوح تأثيرات الهجرة على الاقتصاد الدولي بين الإيجابيات والسلبيات.

ثانياً: التوصيات

1. دعم الاقتصادات في البلدان النامية سيكون له دور كبير في تقليل عمليات الهجرة من تلك البلاد.
2. وجوب وضع سياسات فعالة لإدارة تدفق المهاجرين في البلاد المستقبلية.
3. ضرورة منح البلدان النامية (غالباً ما تكون مصدرة للمهاجرين) قروضاً دولية لدعم عمليات التنمية الاقتصادية في تلك البلاد.

¹ "تعريف الهجرة غير الشرعية"، الرابط على الشبكة: <https://www.nccpimandip.gov.eg/ar> ، تاريخ الزيارة 2024/07/06.

² شعبان، حمدي، "الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)"، مركز الإعلام الأمني، مصر، ص 4.

³ سهام عباسي، "دور سياسات معاملة المهاجرين غير الشرعيين في احتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2020، ص 109.

⁴ حيدر مطلق و أ.د أحمد رضا توحيد، "الآليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، جامعة ذي قار، كلية القانون، العراق، المجلد 15، العدد 25، تموز 2022، ص 305.

⁵ مجموعة مؤلفين، "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 10.

⁶ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مادة [12] "لكل فرد يوجد على نحو قانوني في داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته".

⁷ ساعد رشيد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص 12.

⁸ المفوضية الأوروبية: تُعرف باختصار (EC) وهي الفرع التنفيذي للاتحاد الأوروبي، والمسؤولة عن اقتراح التشريعات وتنفيذ القرارات.

⁹ ساعد رشيد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، مرجع سابق، ص 11.

¹⁰ بوكروش بلقاسم وبن سالم جودي، "قوارب الموت وظاهرة تهريب المهاجرين في الجزائر"، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 3، العدد 6، 2021، ص 140.

¹¹ آمال بيدي، "المواءمة بين مكافحة الهجرة غير الشرعية وحماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين"، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، 2021، ص 774.

- ¹². بلقاسم بن عمراني وسفيان مصطفاوي، "إشكالية الهجرة غير الشرعية وسبل معالجتها"، مذكرة ماجستير في القانون الإداري، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2020_2021، ص 37.
- ¹³. علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود، "الأثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية في الاتحاد الأوروبي"، المجلة المصرية للقانون الدولي، مصر، العدد 73، 2017، ص 615.
- ¹⁴. غازي صالح نهار، "الأمن القومي العربي"، دار الأمل، بيروت، 1993، ص 89_90.
- ¹⁵. يشمل إجمال الحوالات المالية حسبما أعلنه البنك الدولي ثلاثة أنواع من المعاملات: حوالات العمال، تعويض العاملين، وتحولات المهاجرين. والمصدر الرئيسي لهذه البيانات هو إحصاءات ميزان المدفوعات التي جمعها صندوق النقد الدولي، وفيما يتعلق بالبلدان التي لا تبلغ الصندوق ببيانات الحوالات، يعد البنك الدولي تقديرات تستند إما إلى البيانات المقدمة من المصارف المركزية أو إلى المعلومات المقدمة من النوافذ القطرية للبنك الدولي (البنك الدولي، 2006).
- ¹⁶. مغاوري شلبي علي، "الأبعاد الاقتصادية للهجرة العمالة"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد 165، 2006، ص 51_52.
- ¹⁷. تقرير لجنة السكان والتنمية، الدورة التاسعة والثلاثون، "رصد سكان العالم مع التركيز على الهجرة الدولية والتنمية"، نيسان، 2006.
- ¹⁸. للاطلاع على موجز للدراسات القائمة على التجربة انظر (1995) Friedberg and Hunt، و Bruker (2002)، ومنظمة العمل الدولية (2004).
- ¹⁹. pia M Orrenius and Madeline Zavodny " Does immigration affect wages? A look at occupation level evidence ", working paper 2003_2a, Federal Reserve Bank of Atlanta, (2003).
- ²⁰. مغاوري شلبي علي، "الأبعاد الاقتصادية للهجرة العمالة"، مرجع سابق، ص 48_50.
- ²¹. مغاوري شلبي علي، "الأبعاد الاقتصادية للهجرة العمالة"، مرجع سابق، ص 48_50.
- ²². هوشيار معروف، "دراسات في التنمية الاقتصادية"، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2005، ط 1، ص 11.
- ²³. فاطمة بن عبو ومليكة مولياط، "التنمية الاقتصادية في البلدان النامية"، مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر، 2014_2015، ص 37_39.
- ²⁴. فاطمة بن عبو ومليكة مولياط، "التنمية الاقتصادية في البلدان النامية"، مرجع سابق، ص 32_35.
- ²⁵. عماد الدين أحمد المصباح، "رأس المال البشري في سوريا: قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري"، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الاقتصاد السوري، المزة، المركز الثقافي العربي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005، ص 4_5.
- ²⁶. أشرف العربي، "رأس المال البشري في مصر: المفهوم- القياس - الوضع النسبي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد 16، العدد 39، 2007، ص 55.

²⁷. جمال عويسات، ترجمة الصديق سعدي، "التنمية الصناعية في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 6.

²⁸. مصطفى زيروني، "النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 14.